النهار ٢٠-٠٦-٢٠٢٠

صندوق تثبيت القطع Currency Board سياسة نقدية لا بديل عنها للبنان(2)

د.ليال منصور – أستاذة جامعية

يشهد لبنان حالياً أزمة مزدوجة شديدة الخطورة، تتمثل بأزمة نقدية وبأزمة مصرفية في آن معاً. تعتبر هذه الأزمة من الأشد، إن لم تكن أشد وأخطر أزمة اقتصادية شهدها لبنان منذ نشأته.

نتج عن هذه الأزمة انعدام بالثقة في السوق المالية من جهة تأسيس بيئة اقتصادية معادية للاستثمار من جهة أخرى.

فعلاج الأزمات الحالية يتم أولاً من خلال إجراءات تعزز الثقة بالسوق المالية. وثانياً بإصلاحات تحسن بيئة الاستثمار وتحفز النمو.

أولاً: انعدام الثقة بالسوق المالية اللبنانية

تعاني السوق المالية اللبنانية من المخاطر الآتية:

١. فقدان الثقة بمصرف لبنان

يعاني لبنان من:

القرارات الاستنسابية لمصرف لبنان، لا سيما لجهة القرارات المتعلقة بإقراض الدولة من خلال وسائل مالية غير مدروسة ومكلفة جداً (هندسات مالية، أوروبوندز...).

غياب الشفافية والمصداقية عن السياسات المعتمدة من قبل مصرف لبنان.

أزمة ملاءة)، Moral Hazard استغلال مصرف لبنان للسلطات الاستنسابية الممنوحة له لإقراض الدولة اللبنانية، مع علمه بعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها (وليس فقط أزمة سيولة).

عدم اعتماد سياسات صارمة وفعالة في معالجة آفة الدولرة.

٢. فقدان الثقة بالليرة البنانية

خلال السنوات الماضية، عجز المصرف المركزي عن تعزيز الثقة بالليرة اللبنانية لدى المواطن، فتمسك اللبناني بالتعامل بالدولار الأميركي كعملة ثقة واستقرار.

والدليل على ذلك، نسبة الدولرة التي حافظت على مستويات مرتفعة جداً بين ٦٥% و٧٥%.

إن الثقة بالليرة اللبنانية معدومة إلى درجة خطيرة، حيث لم تشهد عملة المرجع في أي بلد كان ارتفاعاً تخطى ٢٠٠% بالنسبة إلى العملة الوطنية في الأشهر الخمسة الأولى من الأزمة، كما حصل بالنسبة إلى الليرة اللبنانية.

٣. نسبة التضخم

إن تقلبات التضخم الناتجة بشكل أساسي عن السلطة الاستنسابية التي يملكها مصرف لبنان بزيادة حجم الكتلة النقدية من خلال طبع وإصدار نقد جديد، تهدد الثقة في السوق المالي والبيئة الاقتصادية بشكا عام على المدى الطويل.

٤. إرتفاع معدلات الفوائد

بين spread تعتبر معدلات الفوائد على الليرة اللبنانية مرتفعة نسبياً ولا تشجع على تعزيز وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية. إن أهم أسباب ارتفاع الفارق معدل الفوائد على الليرة اللبنانية ومعدلها على الدولار الأميركي والذي يعكس المخاطر وانعدام الثقة في السوق المالية، يمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

١) علاوة المخاطر Risk premium الناتجة عن تقلبات التضخم.

٢) التشجيع على استعمال الليرة البنانية في بلد مدولر.

٣) ارتفاع المخاطر لتعويض انعدام الشفافية واستشراء الفساد والصلاحيات النقدية الاستنسابية الممنوحة للمصرف المركزي.

٥. فقدان الثقة بالقطاع المصرفي

يعاني القطاع المصرفي اللبناني من أزمتي ملاءة ونقص في السيولة، أدت إلى حجز أموال المودعين وإغلاق المصارف أبوابها واعتماد سياسة استنسابية في التعامل مع زبائنها.

ثانياً: بيئة اقتصادية معادية للاستثمار

يعاني لبنان من بيئة اقتصادية معادية للاستثمار، بسبب السياسات الضرائبية غير الفعالة والفساد وصعوبة تأسيس وممارسة الأعمال التجارية وعدم الاستقرار السياسي والجيوسياسي، وأخيراً التلوث والعوامل البيئية الخطرة.

١. السياسات الضرائبية

إن عدم فعالية السياسات الضرائبية في ما يتعلق بتشجيع الاستثمارات (الأجنبية وستارت أبز والمناطق الحرة) وتخفيض كلفة العقارات وتشجيع التصدير وتخفيض الاستيراد وتنظيم العمالة، تشكل عائقاً كبيراً أمام جذب وتعزيز الاستثمارات في لبنان.

٢. الفساد

يهدد الفساد الاستثمارات بشكل عام، مثل التهرب الضريبي، العمالة غير المنظمة، وغيرهما....

٣. صعوبة ممارسة الأعمال التجارية

إن البيروقراطية وارتفاع كلفة الكهرباء (رابع أعلى كلفة عالمياً) وارتفاع الفوائد وعدم احترام وتطبيق القوانين، كل هذه العوامل جعلت من البيئة الاقتصادية اللبنانية من اصعب البيئات الحاضنة للأعمال التجارية، فقد احتل لبنان المرتبة ١٩٠/١٤٣ عالمياً بحسب مؤشر Ease of doing business

٤. التنمية المستدامة

إن المشاكل البيئية في لبنان مثل عدم معالجة النفايات والتلوث البيئي تشكل بيئة عدائية لممارسة الأعمال التجارية.

٥. عدم استقرار سياسي وجيوسياسي

إن عدم الاستقرار السياسي الداخلي والتأثيرات الجيوسياسية تشكل عاملاً طارداً للاستثمارات.

إن هذه العوامل بمجملها لا تشكل فقط بيئة عدائية للاستثمار، إنما تعتبر من أهم دوافع هجرة اللبنانيين.

بالنتيجة، لا يمكن معالجة الأزمة الاقتصادية اللبنانية من خلال إصلاحات تقوم على إعادة هيكلة الدين والمصارف فقط مهما كانت جدية، فالإصلاحات قد تعزز بيئة الأعمال ولكن لا يمكنها أن تعيد الثقة إلى السوق المالية.

فاستعادة الثقة في السوق المالية تحتم اللجوء إلى معالجات جذرية وإصلاحات بنيوية من خلال إعادة النظر بالسياسات النقدية والمالية المعتمدة برمتها.

وكما أثبتنا في الجزء الأول، أنه بناءً على الدراسات العلمية، من المستحيل اعتماد سياسة تحرير سعر الصرف في بلد مدولر كلبنان، كما أنه لا يجوز طرحها حتى.

فإننا نقترح نظام صندوق تثبيت القطع. Curency Board

يعتبر هذا النظام الأكثر تشدداً من بين أنظمة تثبيت سعر الصرف. فبحسب الدراسات العلمية يعتبر هذا النظام أكثر أماناً وإستقراراً بنسبة أربع إلى خمس مرات من أي نظام آخر. ويختصر بكلمة واحدة هي "بناء الثقة"

يقوم هذا النظام على ثلاثة ركائز وهي: تحديد سعر ثابت غير قابل للتغيير لصرف العملة اللبنانية بالنسبة للدولار الأميركي (العملات الأجنبية الأخرى المتداولة في السوق) – تكوين احتياطي من العملات الأجنبية يعادل على الأقل ١٠٠% من حجم الكتلة النقدية المتداولة بالليرة اللبنانية – إلغاء السلطة الاستنسابية للمصرف المركزي باتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات المالية (طبع وإصدار نقد جديد، ما يعني عدم التحكم بأسعار الفائدة).

يعتبر هذا النظام أكثر نظام موثوق عالمياً، لا سيما أنه يلغي الصلاحيات الاستنسابية للمصرف المركزي، المتمثلة بطبع وإصدار النقد ومنح القروض للدولة والقطاع المصرفي، ما يؤدي حكماً إلى تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد والهدر وتحسين الموازنة العامة.

فهو يؤمن الحماية لليرة اللبنانية باستمرار، ويضمن استقرار العملة الوطنية على المديين القصير والبعيد، ويترجم ذلك في السوق بتضخم شبه معدوم، وفارق منخفض جداً بين معدل الفوائد على الليرة اللبنانية وتلك على الدولار الأميركي لا يتعدى ١% الواحد بالمائة.(Spread)

كذلك يؤدي هذا النظام إلى منح ثقة عالمية لليرة اللبنانية توازي الثقة بالدولار الأميركي، فينعدم أي مبرر لاستعمال الدولار في التعاملات الداخلية أياً كان نوعها.

كما أنه يشكل عاملاً أكيداً وسريعاً لجذب الاستثمارات وتعزيز فرص العمل وتعزيز المنافسة وزيادة الصادرات، ونمواً اقتصادياً ملحوظاً.

أخيراً، إن الدول التي اعتمدت هذا النظام، كانت تعاني من ازمات مالية ومصرفية خطيرة تشبه أزمة لبنان بل أشد، وقد حققت جميعها دون استثناء، نتائج إيجابية ملموسة وأكيدة منذ العام الأول على اعتماده.

لذلك، أعددنا مقترحاً قانونياً حول اعتماد هذا النظام في لبنان، تبنته النائبة بولا يعقوبيان وسوف يقدم إلى المجلس النيابي. على أمل أن ينال القبول من جميع النواب. إن كل رفض لهذا الاقتراح عليه أن يكون مبرراً ومثبتاً علمياً، وإلا فإن الرفض غير المبرر علمياً قد يفسر على أنه عدم رغبة بالإصلاح والاستمرار في السياسات المالية القديمة التي أوصلتنا إلى الكارثة الحالية.